# أوراق إستراتيجية

## سياسة ساركوزي الدفاعية: تقييم مبكر

بقلم أنطونيو أورتيز (محلل أمني ودولي)؛ المعهد الإسباني للدراسات الإستراتيجية ؛ ٢٠٠٧/٦/٢١

موضوع النقاش: إنتخاب نيكولا ساركوزي كرئيس جديد لفرنسا والتغييرات المحتملة في السياسية الأمنية والدفاعية الفرنسية.

تحليل:

اللعبة المثلثة: فرنسا– السياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية (ESDP)– الناتو.

إنّ أجندة الرئيس نيكولا ساركوزي هي، وفوق كل إعتبار، أجندة محلية، ومن غير المتوقع أن تنطلق السياسة الدفاعية الفرنسية بأية تحولات كبرى بظل القيادة الجديدة. ففرنسا ستظل إحدى أقوى الدول الأوروبية وأكثر المساهمين الدفاعيين جدارة بالثقة. وبالواقع، من المرجح أن تكون معظم التغييرات بالأسلوب والهوية الشخصية أكثر منها بالجوهر. ومع ذلك، قام ساركوزي بطرح عدد من الإقتراحات بخصوص سياسة فرنسا الأمنية. أما معظمها فتعكس إجماعاً فرنسياً معيناً حول قضايا دفاعية، بعضها تقليدي تماماً، لكن هناك بعض الإقتراحات الإبداعية التحديثية أيضاً.

وفي اللعبة المثلثة المطورة تدريجياً بين فرنسا، السياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية (ESDP )، والناتو، رأى البعض في ساركوزي تحولاً نحو مرحلة (١) أكثر توازناً للسياسة الأمنية الفرنسية، والتي تؤكد "ظاهرة التقارب الدقيق والمبهم بين الناتو وفرنسا عندما تتقارب الظروف والمصالح".

ويُنظر الى ساركوزي كشخص مؤيد للأطلسي– "لا أحد يدعم ويؤكد اليوم بشكل جدي على أنّ بإمكاننا العيش من دون حلف الأطلسي"، بحسب ما قال ساركوزي– كما صرّح بأنّ التحالف يجب أن يبقى "الإطار المميز والإستثنائي" للشراكة والحوار الإستراتيجي الأوروبي مع الولايات المتّحدة. وعلى كل حال، يلعب ساركوزي بإختلاف مفاهيمي نموذجي فرنسي ضئيل (في المعنى) "للتحالف الأطلسي"، الذي هو بمفهومه بمثابة رابط فوق الناتو والإتحاد الأوروبي ويتخطاهما.

(١) حدد بعض المحللين أربع مراحل تسلسلية متتابعة في الموقف الإستراتيجي الفرنسي فيما يتعلق بالناتو والدفاع الأوروبي: ١) تعزيز هوية أمنية ودفاعية أوروبية مستقلة (ESPI)؛ ٢) ممارسة ESDI ضمن هيكليات الناتو؛٣) تطوير ESDP في الإتحاد الأوروبي مع العمل على تحقيق حالة دقيقة وبارعة من التوازن والتكامل مع الناتو؛ ٤) الدعم الأولوي لـ ESDP مع إرتباطات بالناتو لوسائل ومهمات معينة، في حين يتم تحويل (نقل) "مكتسب" (تملك) الناتو الى الإتحاد الأوروبي.

فبالنسبة لساركوزي، يجب أن يبقى توحيد المجهود الدفاعي الأوروبي بمثابة أولوية أولى، خاصة في سياق إستراتيجي حيث "لم تعد أوروبا في قلب الإهتمامات والإنشغالات الأميركية". ولذلك، يجب على فرنسا أن تضغط بشكل أشد "لدفاع أوروبي مستقل". وبهذا الخصوص، وبظل حكم ساركوزي– كما كان الحال بظل أسلافه– ستظل تعتبر أوروبا، وإلى حد كبير جداً، كمُضاعفة قوة لسياسة فرنسا الأمنية الخاصة.

أما إحدى مساهمات ساركوزي بخصوص الجدل حول **ESDP**، فقد كانت التشديد على الحماية المستقلة من دون مساعدة للأرض والسكان،بشكل رئيسي من خلال مبادرات سياسية كالإتحاد المتوسطي، ولكن أيضاً من خلال مبادرات دفاعية أوروبية. وهي فكرة إذا ما تمت المثابرة والعمل عليها، ستدفع **ESDP** بشكل يتخطى التركيز الفعلي على إدارة الأزمات ما وراء البحار، وبذلك تكسر واقع عدم الإزدواجية الإتحاد الأوروبي– الناتو المبدئي والمسلّم به. ومع ذلك، وعلى خلاف إقتراحاته الواضحة جداً والصلبة للإتحاد الأوروبي التي قدمها في خطابه الرئيس حول السياسة الأوروبية في بروكسل في أيلول الماضي، فإن خطط ساركوزي لـــ **ESDP** تفتقر عموماً الى مادة مؤسساتية أو سياسية قوية (ما عدا ربما إقتراح لتعاون معزز، بدرجة معينة، والذي سيكون عليه ضم المملكة المتّحدة في كل الأحوال). وهذه الإقتراحات تدور، وبشكل رئيس، حول الصناعة الدفاعية الأوروبية: جمع أكبر لأموال التجهيزات (بشكل رئيسي جسر جوي إستراتيجي)، مقاربة صناعية مخطط لها ومتفق عليها جماعياً، التطوير لقاعدة صناعة دفاعية أوروبية ديناميكية، دعم مفتوح لـــ **EADS**، مشاريع سفينة القيادة (مثلاً، أنظمة مراقبة فضائية، وقدرات إنذار مبكر، إلخ...).

ودعا ساركوزي أيضاً الى إعادة التوازن لجهود الدفاع الأوروبي، "لا يمكن للجزء الأكبر من الجهود أن يكون معتمداً على بلدين أو ثلاثة"– كما إقترح التأسيس لـــ " مقياس تقارب" دفاعي أوروبي لتعزيز الإلتزام تجاه هدف الإنفاق الدفاعي الموصى به والبالغ ٢% من الناتج القومي الإجمالي (**GDP**). أما رئيس وزراء ساركوزي، فرنسوا فيلون، وهو مختص بالشؤون الدفاعية، فقد كان قد حدد في أوائل آذار ٥ أهداف لسياسة اوروبا الدفاعية:

١) توسيع وتنسيق المصادر الإستخبارية، تحديداً بما يتعلق بالحرب ضد الإرهاب.

٢) تطوير الجهوزية والإستجابة العملانية للقوات.

٣) زيادة البحث والتطوير.

٤) تطوير إستراتيجية صناعة دفاع أوروبية.

٥) دعم موقف مشترك حول مسألة الدفاع الصاروخي.

وحول هذه القضية (سياسة أوروبا الدفاعية)، كان ساركوزي قد عبّر عن "إنشغال فكره" بسبب الإفتقار لـــ "الموقف الجامع للأوروبيين"، الأمر الذي يراه بمثابة "تخلٍ عن أي طموح بشأن سياسة أوروبا الدفاعية". فساركوزي وحاشيته لم يسهبوا كثيراً بشرح مسألة الدفاع الصاروخي. وفي مقابلة أخيرة، ،إنتقد الرئيس ساركوزي بشكل مقنّع موقف روسيا قائلاً بانّ الموقع الثالث المقترح للولايات المتّحدة ربما يكون موقعاً عدوانياً، سياسياً، لكنه ليس كذلك عسكرياً. كما أسِفَ لعدم الإتفاق الأوروبي حول المسألة. وبالإجمال، يبدو أنّ هناك إجماعاً عاماً في فرنسا فيما يختص بالفهم الأميركي للتهديد والإنهماك بمسألتَيْ الإنتشار البالستي والنووي.

وبالرغم من القلق والإهتمام الجدي بشأن قضية أمنية مسببة للخلاف والنزاع سياسياً– ولكن الشديدة الأهمية– فإنّ الموقف الفرنسي بخصوص الدفاع الصاروخي سيكون متأثراً، على الأرجح، بخيارات صعبة تتعلق بالموارد الدفاعية والأولويات، فعالية الدفاع الصاروخي إزاء الردع النووي التقليدي، وتعزيز المصالح الصناعية الفرنسية. أما بخصوص الناتو، فقد قال ساركوزي تكراراً بأنّ الدفاع الأوروبي والناتو هما متكاملان أكثر مما هما قابلان للإستبدال. لذا، فإنّ التكامل بين المنظمتين سيكون الـــ "**maitre mot**" الجديد (التعليق الكبير والبارع)، أي

واقعية جديدة معارضة للمثالية غير العملية للسنوات السابقة. أما بخصوص تطور الناتو، فقد قال ساركوزي بأنه أصبح " منظمة عسكرية مؤثرة وفاعلة"، لكنها تفتقر إلى مشروع. كما حذر من أن يصبح الناتو منظمة عالمية " ذات أنشطة عسكرية، إنسانية، وشُرطية ثانوية".

ومع تكراره لازمة فرنسية تقليدية،فإنّ الناتو يجب أن يبقى، بالنسبة لساركوزي، "منظمة دفاعية ذات طبيعة عسكرية" تركز على أمن اوروبا، والتي لا يجب أن تدعي المنافسة مع الأمم المتّحدة: "إنّ منظمة دفاعية من دون مرسى جيوبوليتيكي لا معنى لها، ولذلك فلا مستقبل لها؛ فالناتو لا يجب تشتيته ونشره ومسخه". وأخيراً، ودعماً لـــ **Berlin Plus**، على الإتحاد الأوروبي أن يكون قادراً على الإستمرار بالإعتماد على موجودات وقدرات الناتو، بما في ذلك التخطيط والقيادة والسيطرة. وعلى كل حال، فإنّ عزم ساركوزي وموقفه التعجيزي المحتمل تجاه تركيا سوف يُعقَد هذا الأمر، على الأرجح، ولن يسهل، عموماً، تقارباً ما بين الناتو والإتحاد الأوروبي، وقد يُعقَد التعاون بين المنطقتين بخصوص التحديات العملانية المقبلة في كوسوفو أو أفغانستان.

وفي خطاب لـــ **Journee de la Defense** لـــ **UMP** (**Union pour un Movement Populaire, Centre-right**) في ٧ آذار، قال ساركوزي بأنّ طبيعة الناتو العسكرية، التركيز الأوروبي والدعم لـــ **ESDP** كانت كلها "الشروط الثلاث للمحافظة على مستواها فرنسا الحالي بالمساهمة الهامة في الناتو". وبشكل أكثر تحديداً، وما يمكن أن يكون محاولة إحياء لإقتراح ١٩٩٧ الفاشل لشيراك، بشكل إيجابي، حول البنية القيادية المندمجة، كان ساركوزي قد أشار الى مراجعة محتملة لشروط مشاركة فرنسا في الناتو، قائلاً بأنّ على فرنسا أن تكيّف خطابها مع الواقع إذا كانت تريد فعلاً التأثير على تطور الناتو. كما دعا الى "دور أكثر إستقلالية" للدول الأوروبية داخل الناتو، والى درجة معينة من تنسيق المواقف المسبق بين المساهمين الدفاعيين الست لدول الإتحاد الأوروبي (بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، أسبانيا وبولندا) قبل إتخاذ القرارات حول مبادرات مشتركة مع الولايات المتّحدة.

## الكتاب الأبيض حول الدفاع

إنّ العمليات الأساسية لسياسة فرنسا الدفاعية مبنية على إستنتاجات للكتاب الأبيض حول الدفاع (**White Book on Defense**)، الذي يعود تاريخه الى العام ١٩٩٤. وكان ساركوزي قد أسهب بشكل مطول حول الحاجة لمراجعة وتحديث الأهداف والأولويات الدفاعية العصرية لفرنسا، كما دعا لنقاش جوهري حول إعادة تقييم إطار العمل الإستراتيجي للسياسة الدفاعية". وهذا يجب أن يعقبه فهم مزدوج: تقييم موضوعي للمحيط الدولي والإستراتيجي؛ تقييم التهديدات والتحديات؛ ومراجعة أكثر ذاتية وغير متأثرة بعوامل خارجية على قاعدة "الطوعية السياسية"، الأمر الذي عليه أن يجيب على عدد من الأسئلة حول أولويات فرنسا، أهداف سياستها الخارجية، مستوى طموحها، وما يمكن للبلاد أن تنجزه واقعياً بنفسها وما الذي "بحاجته وتريده للمشاركة مع حلفائها"، ما هي الإرتباطات العملانية، وأي تسلسل هرمي لقدراتها العسكرية. وقال ساركوزي بأنّ "ممارسة إعادة التقييم هذا" يجب أن يبدأ فوراً عقب الإنتخابات الرئاسية، وحذر من الجدالات الطويلة التي ستنتهي بعقيدة إستراتيجية صارمة وجامدة. كما إحتج قائلاً بأنّ المحيط الإستراتيجي غير مستقر، ولذلك فإنه يتطلب تعديلاً أكثر إنتظاماً للتفكير الإستراتيجي الفرنسي.

إنّ التحضير لكتاب أبيض جديد يجب أن يكون "أقل درامية" وأن يصبح أكثر "روتينية" وعبارة عن ممارسة موجهة بشكل عملاني. وعلى الكتاب الأبيض الجديد أن يشكل الأساس لخطة الإنفاق ١٣-٢٠٠٩، ويقود الى مراجعة نموذج القوات المسلحة الفرنسية للعام ٢٠١٥. أما إستنتاجاته الرئيسية، فيجب لذلك أن تكون معروفة ومحددة باكراً ومع بداية العام ٢٠٠٨بالتأكيد. ويمكن للمرء أن يتوقع مقاربة أكثر براغماتية ومرونة بخصوص العقيدة الإستراتيجية لفرنسا. وبشكل مهم وكاف بهذا السياق، كان فرنسوا فيلون قد إقترح تقديم مسودة

"لكتاب أبيض أوروبي"، الذي سيأخذ في إعتباره قضايا توسيع الإتحاد الأوروبي، التهديدات الجديدة، و"الإختفاء الكامل تقريباً للجيش الأميركي عن الأرض الأوروبية".

التحول، الخطط والتمويل الدفاعي

إنّ البرنامج العسكري Lio de Programmation Militaire (LPM) ٢٠٠٣-٢٠٠٨، والذي كان قد نُشِرَ في أيلول ٢٠٠٢، سبق وحفز على إعادة التفكير العميق بالمجهود الدفاعي الكلي لفرنسا. فللسنة الرابعة على التوالي، حافظت فرنسا على إنفاقها الدفاعي الطموح وعلى برنامج التحول لديها، لتعكس بذلك الأهداف السياسية بالحصول على سلسلة أوسع من التجهيزات وتحديث ردعها النووي. وهذا الأمر، من حيث المبدأ، سيبقي فرنسا، وبقوة، على المسار لتلبية الأهداف المحددة لنموذج القوات المسلحة ( Armed Forces Model) للعالم ٢٠١٥.

أما المهمة الأساسية لفريق الدفاع الجديد، فسيكون البدء بالعمل على خطة الخمس سنوات المقبلة المتعلقة بالإنفاق الدفاعي لـ ١٣-٢٠٠٩. وعلى برنامج LPM الجديد أن يستمر بتوفير الضمانات المالية والسياسية للقيام بعمليات تحديث أكبر. وبسبب المحيط الأمني الحالي والإلتزامات العسكرية المرجحة، إحتج ساركوزي قائلاً بأنه سيكون من غير الحكيم تخفيض الإنفاق في برنامج LPM العسكري المقبل. فهو مهتم بأن تظل الموازنة الدفاعية "محافظة على مستواها الحالي، على الأقل"- ٢% من الناتج القومي الإجمالي (GDP) في الحد الأدنى. ومع ذلك، ولأن خطة ٨-٢٠٠٣ لم يتم تنفيذها بالكامل حتى الآن، يبدو أن الحكومة لن تكون سخية على مدى الخمس نوات المقبلة، على الأرجح. وبهذا الخصوص، أصر ساركوزي بحماس شديد على الحاجة لتطوير عملية إنجاز الموازنة، زيادة هوامش الفعالية والكفاءة وتحقيق الحصول على قيمة أفضل بخصوص الأموال، كما وعد بأنّ حسابات التوفير سيتم إستثمارها ف المجهود الدفاعي.

وبالنسبة لساركوزي، لا يجب أن تصبح الموازنة الدفاعية "ميالة للتقلب والتعديل" لصالح التمويل العام. وعلى عكس سنوات "التخريب والتداعي" لجوسبان، فقد أثنى على برنامج "النقاهة الصحية" لميشال إيليوت- ماري بعد العام ٢٠٠٢، الذي سمح بالبناء على أرضية صلبة. فالفعالية الإقتصادية للنفقات الدفاعية تعتبر قضية هامة لساركوزي. فبالنسبة له، تعتبر الكلفة الدفاعية "إنفاقاً مثمراً" في قطاع يوظف أكثر من ١٨٠,٠٠٠ عامل في فرنسا ويساهم، وبشكل أساسي وجوهري، بالبحث والتطوير... وبالواقع، كانت معظم تدخلاته بالقضايا الدفاعية قد ركزت على الإقتصاديات الدفاعية بدلاً من التركيز على الإستراتيجيا أو المحيط الأمني في خط برنامجه الإصلاحي الوطني: "إنّ مشروعي بخصوص الدفاع لا يمكن فصله عن المشروع العام الذي أقترحه للشعب الفرنسي".

كما يُنظر إلى ساركوزي كشخص لديه دوافع بخصوص السوق الحرة أكثر مما لدى أسلافه، وبسبب ذلك فهو يحارب أصحاب الميول التدخلية (بشؤون الدول المستقلة) والنابذين لنموذج الحماية الفرنسية، ومن المرجح أن يكون لديه مقاربة أكثر ليبرالية وبراغماتية بخصوص الإقتصاديات الدفاعية. أما الإشارة الدالة على ما قد يكون مقبلاً، فهي رجوع ساركوزي الى مسألة جعل عائدات عدد من وظائف الدعم حقاً لمورد أو لمصنع من أجل إقتطاع التكاليف "المنفصلة عن النشاط العملاني"، لتمدين المواقع الإدارية، والأهم، "لتبني أشكال وأساليب معينة إبداعية وتحديثية من التمويل"، مثل الشراكة العامة- الخاصة. إنّ نية ساركوزي المصرح عنها بكسر قالب بعض تقاليد قطاع الدفاع الفرنسي القديمة، كما أنّ رجوعه الدائم للنموذج البريطاني، قد يشكل دلالة على مقاربات جديدة لقضايا مثل تخصيص عائدات بمجالات عمل أخرى لأجل إقتطاع التكاليف، التمويل والتدبير. أما إحدى أولويات ساركوزي، فستكون تنفيذ مراجعة كاملة للبرامج الحالية قبل العمل على برنامج LPM المقبل لاحقاً هذا العام. وإقترح ساركوزي "تسلسلاً هرمياً للأولويات" لأجل مشاريع سفينة القيادة، وقال بأنه سيولي إهتماماً خاصاً للبرامج التي تعزز قدرات إنتشار فرنسا.

وعلى كل حال، من المتفق عليه على نحو مشترك بأنّ الإنفاق على عدد من الوحدات والعناصر ذات التكلفة العالية في المخطط الدفاعي الحالي للمدى المتوسط سوف ينضغط ويتداخل في السنوات المقبلة، الأمر الذي قد يدفع بالإنفاق ليصبح فوق المخصصات المتوفرة بكثير. وسيكون على فرنسا أن تقوم بتوسيع بعض البرامج والإقتطاع من أخرى، تحديداً الخطط الطموحة لدعم برامج الفضاء العسكرية ومعالجة ثغرات القدرات في الطائرات من دون طيار ونقل وإعادة تزويد الطائرات بالوقود. إنّ هذه المواجهة الحاسمة واللحظة الحرجة للموازنة المقبلة قد تؤثر على قرارات برامجية، حيث أنّ فرنسا قد تقرر الإقتطاع ببعض المجالات أو المضي لإيجاد حلول أكثر تعددية داخل الناتو أو الإتحاد الأوروبي. أما النتيجة المنطقية لهذا الأمر، فقد تكون تعاوناً تقنياً أكبر للإتحاد الأوروبي– الناتو حول تطوير القدرات. أما ما إذا كانت فرنسا سوف تشجع هذا الأمر، فهذا سؤال آخر.

## عمليات الإنفاق

في كل فترة الحملة الإنتخابية، تبنى ساركوزي موقفاً غامضاً وملتبساً بطريقة ما تجاه عمليات الإنفاق. فمن جهة، إحتج قائلاً بأن من الواجب تنظيم ورصف القوات الفرنسية بحذر وإهتمام وعدم المبالغة بتوسيعها وإقترح إعادة درس شروط وظروف تدخل الجيش في الخارج. وقال ساركوزي بأنّ الجيش الفرنسي ليس "فيلق إنقاذ يفترض به لعب دور الإطفائي والشرطي في الزوايا الأربع من الكرة الأرضية"، ودعا الى نقاش عام يكون ملزماً بالتفكر والتأمل بقضايا مثل إعادة نشر الجنود، تحديد مناطق الأولوية للإنتشار، التفويضات، قوانين التدخل والتمويل. أما تصريحاته المتباينة بخصوص أفغانستان– المعبّرة عن "الأسف" لجهة قيام شيراك بإخراج القوات الخاصة الفرنسية من "عملية الحرية الصامدة" بقيادة الولايات المتّحدة، لكن الإشارة لاحقاً الى إنسحاب مستقبلي محتمل من الناتو بقيادة قوة المساعدة الأمنية الدولية (إذ قال في مقابلة تلفزيونية له في ٢٦ نيسان بأنّ الوجود الطويل الأمد للجنود الفرنسيين في أفغانستان لم يكن "حاسماً")– فهي مثال عن الغموض والإلتباس المحسوب.

وبالرغم من هذا الأمر، وعلى عكس خلفية تخطيط **ISAF** لدورات تعاقب الجنود في ٢٠٠٩–٢٠٠٨، فإنه من المرجح في الأشهر المقبلة أن تبدأ فرنسا مناقشات مع واشنطن لتوضيح الإستراتيجيات في أفغانستان. وقال ساركوزي بأنه سيسرَع الجهود المبذولة على مدى الـ ١٠ سنوات الأخيرة لتطوير نشر القوات وقدرات الضرب العميقة. أما هدفه، فسيكون الإنتهاء من عملية التطوير نحو "قوة قابلة للإستخدام" قادرة على ضمان دفاع متقدم مناسب. وقد إعترف بأنه في زمن العولمة والإنتشار، فإن الأمن الحدودي يمكن أن يتعرض لتحد خارج الأرض الفرنسية. وبذلك فإن هناك حاجة لقوات تكون قادرة على الرد بسرعة على التهديدات بعيداً عن فرنسا. وقد أكد ساركوزي، بالتحديد، على حماية الجنود في مسرح الحرب، والذي يجب أن يكون "معززاً بشكل منهجي ونظامي"، خاصة في حالة إنتشار القوات البرية في مناطق مُدنية معادية. ومضى ساركوزي بتقديمه بعض التفاصيل حول برامج معينة: حماية **NBBC** (الحماية النووية، الإشعاعية، البيولوجية، الكيميائية)، تحويل وتخزين النظائر الوظيفية لساحة المعركة بطريقة رقمية، التجهيزات الفردية، المدرعات الآلية، الطب الحربي، قابلية التحرك الجوي، إلخ...

وبما قد يكون إشارة لإعادة تقييم التدخل العسكري لفرنسا في أفريقيا، ربط ساركوزي وجود ما يقرب من ٤٠٠٠ جندي في ساحل العاج بالمتطلبات الأمنية نظراً الى الإنتخابات المقبلة في ذلك البلد، وقال بأنه لن يسمح للجنود الفرنسيين بأن يصبحوا "غارقين بوحل" عمليات كهذه، وصرّح بأنّ فرنسا ليس لديها ميل او رغبة بتثبيت انظمة حساسة في مستعمراتها السابقة.

## "Domaine Reserve "، المؤسسات والمجتمع المدني

ضمن خط التوجه الأوروبي المتنامي، لكن الذي يحدد إختراقاً واضحاً قيما يتعلق بالإمتيازات الرئاسية الفرنسية (النفوذ والصلاحيات المطلقة) في القضايا الدفاعية (**domaine reserve**)، قال ساركوزي بأنه يريد تدخلاً أكبر للبرلمان في سياسة الدفاع: "في الديمقراطية الحديثة، لا يجب أن يكون هناك محمية خاصة، والسبب هو أنّ المحميات الخاصة تؤثر على الجوهر". إذ أن السلطات المفوضة بإمكانها أن تتفاعل وتتصل بسلطة وكالات الإستخبارات، التفويض "بوجود وشروط عمليات نشر الجنود في الخارج، بعد حد زمني معين"، المصادقة على برامج تسلح رئيسة كبرى (مبنية على أساس نموذج **National Audit Office** البريطاني)، والمصادقة على إتفاقيات دفاعية.

وبالرغم من كل هذا– و برغم الزيارة المنتظمة الموعودة للرئيس الى البرلمان لتقديم سياسته الدفاعية وشرحها– فإنه من غير المرجح إستبدال رأس المحمية الخاصة للدولة في القضايا الدفاعية بشكل أساسي. أما إحدى إقتراحات ساركوزي التي ستعزز بالفعل السلطات الرئاسية، فهي تأسيس مجلس أمن وطني، الذي يجب أن يصبح "الهيئة المركزية للتحليل، النقاش، والتفكير في القضايا الأمنية والدفاعية، في ظروف طبيعية وخلال أوقات الأزمة".

وبالواقع، إنّ "مقاربة شاملة للتحديات الأمنية" تستدعي وجود هيئة تطوق لتشمل أمن الوطن، السياسة الخارجية، الدفاع المدني والعسكري. وسيكون لمجلس الأمن القومي الجديد تصورات مختلفة إعتماداً على القضايا والظروف المناقشة وستحل مكان مجلس الأمن الداخلي والمجلس الدفاعي الموجودان حالياً. كما أنه سينسق عمل وكالات الإستخبارات، وهي وظيفة نُفِذَت حتى الآن من قِبَل المدير العام للدفاع. إنّ نية ساركوزي المصرح عنها ليست إنشاء "هيئة تشريعية تؤيد الإستنتاج والحكم الذي توصلت اليه دائرة مقيدة ومحدودة"، وإنما إنشاء منتدى للنقاش المتباين بين كبار الخبراء الحكوميين لدعم عملية صنع القرار لدى الرئيس.

أما إحدى القضايا المهمة التي لم تنل سوى إهتماماً ضئيلاً من الإعلام، لكنها كانت ظاهرة خلال الحملة الإنتخابية، فهو الرابط بين القوات المسلحة والمجتمع (**Armees- Nation**) كإشارة لنقاش يتكشف ويبرز إلى الوجود، ليس فقط في فرنسا وإنما في كل مكان في أوروبا، حول العلاقة بين توفير الأمن وكلفته. إنه نقاش حول فهم وإدراك الثغرة المتنامية بين المجتمع وبين الرجال والنساء الذين يعملون لصالحه ( المجتمع) في المسارح العملانية. أما في فرنسا، فإنّ هذا الأمر، جزئياً، هو نتيجة جعل الجيش محترفاً، والملقب "بالثورة العسكرية الثانية" للجمهورية الخامسة (الأولى كانت توحيد القوات المسلحة الثلاث في وزارة دفاع واحدة في العام ١٩٦٢). كما أن للنقاش بعداً أوسع يعكس إهتماماً متنامياً حول تكشَف ما كان **Lindley- French** قد وصفاه كـــ "مناطق غيتو عسكرية عبر الغرب المليء بالجنود وعائلاتهم (...) المفصولة والمعزولة عن مجتمع لا يدرك سوى القليل عما يقومون به، حتى أنّ إهتمامه بذلك أقل". وبهذا الخصوص، كان ساركوزي قد صرح بأنّ دمج الجيش في المجتمع المدني الفرنسي هو تحدٍ رئيسي وكبير: "علينا أن نضمن بأنهم غير متروكين خلف باقي المجتمع".

## الإستنتاجات

كانت فرنسا في مزاج إنتخابي لبعض الوقت. وعقب إنتخابات ١٠ و١٧ حزيران التشريعية، يجب أن يكون الغبار قد بدأ بالإنجلاء ولذا يجب أن تتوضح إشارات أكبر حول وجهة نظر فرنسا بخصوص عدد من القضايا الدفاعية. وعلى كل حال، من غير المرجح أن يكون هناك بيغ بانغ. فإذا كان هناك من شيء، فهو أنّ التغيير سيكون عملية تطورية. فالجماعة الإستراتيجية الفرنسية قد باشرت بتحضيرات لكتاب أبيض جديد حول الدفاع والإنتهاء منه قبل نهاية العام ٢٠٠٧. وحيث أنّ التوجهات الإستراتيجية الأساسية لسياسة فرنسا الدفاعية قد

أعيد تحديدها، فإن من الواضح جداً بأن اوروبا والـ ESDP سيظلان في قلب تفكير فرنسا الإستراتيجي. أما فرنسا فإنها بالفعل "عادت الى أوروبا" وهذا يجب أن يشمل ESDP. إلا أنّ السؤال هو كم هو الرأسمال والمجهود الذي يريد ساركوزي إستثماره في تعزيز ESDP، وما إذا كان سيجد شركاء أوروبيين للقيام بذلك، بدءاً مع بريطانيا.

وعقب الرفض والصد الأميركي في العام ١٩٩٧ لفرنسا حول مطالباتها بدور أوروبي أكبر في التحالف، قاتل جاك شيراك وكان مبرزاً في دفاعه عن دفاع أوروبي مستقل ونجح في إقناع البريطانيين بدعمه، وذلك في إجتماع هام في سانت مالو في العام ١٩٩٨. أما بالنسبة لساركوزي، فسيكون أمامه عمل قاس للتفوق على الدعم الذي قدمه سلفه لـ ESDP. فإحدى القضايا الأساسية ستكون موقفه بشأن تطوير قدرة التخطيط العملاني الأوروبي المستقل عن الناتو.

أما إحدى المجالات التي سيبرز فيها ساركوزي بالتأكيد بشكل أفضل، فهي علاقاته مع الولايات المتّحدة. ففي خطاب فوزه، إلتمس ساركوزي مؤازرة "أصدقائنا الأميركيين"، وقال بأنّ "الولايات المتّحدة يمكنها الإعتماد على صداقتنا، التي كانت مُسطَّرة في المآسي التاريخية التي واجهناها معاً". أما كيف سيتجسد هذا الموقف الجديد أكثر، فذلك رهن بالمستقبل، خاصة مع تطلع الأوروبيين المتزايد بإتجاه العام ٢٠٠٩ ونحو إدارة أميركية جديدة. أما إحدى الإشارات المبكرة المحتملة لذوبان الجليد الديبلوماسي، فيمكن أن يكون موقف فرنسا التوفيقي حول الدفاع الصاروخي. أما واشنطن فلديها توقعات كبيرة، كما أنّ مركز الثقل في العلاقة الأطلسية كان قد إنتقل، وبشكل واضح للعيان، ليكون أقرب الى باريس. ومع ذلك، فإنّ المخاطرة هي أن الولايات المتّحدة تتوقع الكثير جداً، قريباً جداً. أما ساركوزي فكان قد صرّح بأنّ "الأصدقاء قد يفكرون بطريقة مختلفة"، وبأنّ أجندته هي أجندة محلية فوق كل شيء. ولذا، فإنّ خيارات السياسة الدفاعية الهامة قد تستلزم بعض الوقت. أما إحدى القرارات الحاسمة، فستكون حول أفغانستان، حيث أنّ التحالف يواجه دورات تعاقب كبرى للجنود في العام ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

فساركوزي فيشاور عقله، عموماً، بطريقة واضحة، كما أنّ تغييراته المؤسساتية المقترحة في مجال سياسة الدفاع يجب أن تزيد أيضاً من الشفافية ومن الحالة السوية والمعهودة بالطريقة التي تُتخذ بها القرارات وتنفيذها. أما الدور المعزز لـ Assemblee Nationale في القضايا الوطنية، فكان بقصد إستحداث عنصر الكبح والتوازنات بما هو معروف بأنه نظام سياسي رئاسي مركزي بشدة. أما الآن، فقد يكون هذا الأمر مخيباً نوعاً ما للآمال بسبب نتائج الإنتخابات التشريعية، التي أعطت الـ UMP الحاكم حضوراً طاغياً لا يُقاوم في البرلمان. أما بخصوص علاقة فرنسا المزدوجة والمتناقضة مع الناتو، فإنه لن يكون أمراً بعيد الإحتمال جداً إستشعار بعض التغييرات التي قد تحسّن نوعية تفاعل فرنسا مع حلفائها. إذ أنّ فرنسا تريد، على الأرجح، فرض نفوذ سياسي أكبر في التحالف وجعل حضورها ملموساً بأسلوب بناء وأكثر إبداعاً، لكن ذلك لن يتطابق بالضرورة ورغبات بعض حلفائها. وسيكون هناك فرصة كبيرة ومتسعة لإختبار إستعداد فرنسا للتغيير في الفترة التحضيرية لإجتماع الناتو في العام ٢٠٠٩- الذي يحدد الذكرى الـ ٦٠ لتأسيس التحالف- والذي سيجري بعد الإنتخابات الأميركية. ولذلك، فقد إعتبر من قِبَل كثيرين بمثابة "الإجتماع الشافي". أما السؤال فهو ما إذا كان ساركوزي سوف يتجاوز أخيراً ما دعاه فرنسوا هيزبورغ "الغموض الإستراتيجي"، والذي تكسب به فرنسا الوقت في الناتو في حين تتطور عملية ESDP تدريجياً من خلال التدرجية السياسية المؤسساتية بدلاً من إتباع قرار كبير وشامل.